مفهوم حقوق الانسان ونشأتها في الحضارات القديمة

مفهوم الحق :

الحق في اللغة :
هو الثابت بلا شك و هو اسم من اسماء الله تعالى و هو صفة الله ، و صفة للرسول الاكرم محمد صلى الله عليه واله وسلم ، ويطلق على الصدق و للامر الواجب حصوله معناه وجب يجب وجوبا والحق : خلاف الباطل جمعه حقوق وحقاق ، والحق من اسماء الله تعالى وياتي بمعنى القران ، والحق : العدل والحق : الاسلام والحق : المال ، والحق : الملك بكسر الميم ، والحق : الموجود الثابت الذي لا يسوغ انكاره . والحق : الصدق في الحديث . والحق : الموت . اصل الحق : المطابقة والموافقة .

الحق في الأصطلاح :
سار الفقهاء من اصحاب التشريع الوضعي او الفقهي لتحديد دلالة الحق الاصطلاحية على وفق اتجاهات ثلاثة :
الاول : هو مصلحة ثابتة للفرد او المجتمع ، او لهما معا يقررها المشرع .
الثاني : هو ما يثبت في الشرع للانسان او لله تعالى على الغير
الثالث : هو اختصاص يقر به الشرع سلطة على شيء او اقتضاء اداء من اخر تحقيقا لمصلحة معينة

ويمكن تعريفه بأنه : وضع شرعي يجعل للشخص الاختصاص بمنفعة مادية أو معنوية.

- **عناصره:**
- **١ـ الشخص : وهو صاحب الحق ، ومعناه في القانون الإنسان ويسمى الشخص الطبيعي وغير الإنسان وهو الشخص المعنوي ، فمتى كان قادرا على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات فهو يتمتع بالاعتراف القانوني بشخصيته ، وينبغي للإنسان إن يولد حيا ، فالشخصية القانونية تبدآ بالولادة وتنتهي بالوفاة ، ورغم ذلك يعترف القانون للجنين بشخصية قانونية محددة بتمام ولادته حيا ، ويقصد بالشخص المعنوي الشركات والجمعيات والمؤسسات والدولة ودوائرها .**
- **٢ ـ موضوع الحق: الشيء وهو كل مالا يعد شخصا وله كيان ذاتي منفصل عن الإنسان سواء كان ماديا أم معنويا.**

☒ ٣ ــ مصدر الحق : أن أساس وجود الحق هو القانون الآ انه لايسنده للشخص مباشرة وإنما لابد من وجود وقائع قانونية (هي إعمال مادية يرتب القانون عليها أثرا قانونيا كإنشاء حق أو زواله) أو تصرفات قانونية (وهي اتجاه الإرادة نحو إحداث الأثر القانوني كإنشاء حق أو زواله) ، فالوقائع والتصرفات القانونية تمثلان مصدران مباشران للحق لان القانون يعطي الوقائع والتصرفات أثرها في الميدان القانوني وبالتالي إيجاد الحقوق .

وفي نطاق حقوق الإنسان فان صاحب الحق هو الإنسان فقط سواء كان ذكرا أم أنثى ، صغيرا أم كبيرا ، اسود أم ابيض ، عاقلا أم مجنون ، عالما أم جاهلا ، بالغا أم قاصرا،موجودا أم محتمل الوجود حيا ، وموضوع حقوق الإنسان هو أشياء معنوية كالحياة والحرية والاعتقاد والعمل تمارس بأنشطة مادية .
أما مصدر حقوق الإنسان فهو القانون ، ألا إن القانون يسند هذه الحقوق للإنسان مباشرة من دون حاجة إلى تصرف قانوني أو عمل مادي يؤثر في اكتساب هذه الحقوق أو نقدها ، إذ إن اعتراف القانون للإنسان بحق ما (من حقوق الإنسان) يجعله صاحبا له ، أي ينشأ الحق وينُسب قبل ممارسة الإنسان لمضمون الحق ، وسبب ذلك إن هذه الحقوق لا ترتبط بصميم نشاط الإنسان فحسب بل بكيانه الجسدي والروحي .

مفهوم الإنسان :

الإنسان لغة: هو أدم، بشر، وجمعه ناس، ويطلق على الذكر و الأنثى.
إن خطاب القواعد القانونية يتوجه إلى الأشخاص دائما سواء كانوا طبيعيين أم معنويين أي أنهم يتمتعون بالحقوق ويتحملون الالتزامات ، لكن حقوق الإنسان لا يتمتع بها إلا الإنسان (الشخص الطبيعي) لان حقوق السكن والحياة والحرية الشخصية والأمن والعمل والضمان الاجتماعي والصحي والرأي والتعبير والاعتقاد والتجمع والترشيح والتصويت والانتخاب مرتبطة بالإنسان فقط سواء كان شخصا ذا أهلية قانونية أم لا (يستثنى من ذلك بعض الحقوق السياسية) بالغا أم صغيرا ، والأهلية والبلوغ شرطان لازمان للتمتع بالحقوق بالنسبة للشخص الطبيعي وليسا كذلك بالنسبة للإنسان للتمتع بحقوق الإنسان (محل الدراسة) ، كما إن التعذيب والنفي والحجز دون مبرر قانوني ومنع الحريات والحقوق المذكورة انفا لا يقع إلا على الإنسان لأنه الوحيد المعني بها وبممارستها والمتأثر بمنعها .

اهداف حقوق الانسان :

يمكن القول ان من اهم اهداف حقوق الانسان ما يلي :

١ ـ تنمية وازدهار الشخصية الانسانية بابعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية واحساسها بالكرامة والحرية والمساواة والعدل الاجتماعي والممارسة الديمقراطية .

٢ ــ تعزيز وعي الناس بحقوقهم بما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادىء وحقوق الانسان الى حقيقة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ، ورفع قدرتهم على الدفاع عنها وصيانتها والنهوض بها على كافة المستويات .

٣ ـ توطيد اواصر الصداقة والتضامن بين الشعوب ، وتعزيز حقوق الاخرين ، وصيانة التعدد والتنوع الثقافي وازدهار الثقافات القومية لكل الجماعات وتعزيز اللاعنف ومناهضة التعصب واكساب جميع الناس مناعة قوية ضد خطاب الكراهية .

٤ ـ تعزيز ثقافة السلام القائم على العدل واحترام حقوق الانسان ، وعلى راسها الحق في تقرير المصير ، والحق في مقاومة الاحتلال ، وديمقراطية العلاقات الدولية ومؤسسات المجتمع الدولي ، بحيث تعكس المصالح المشتركة للبشرية .

خصائص حقوق الانسان :

١ ـ حقوق الانسان لها طابع العالمية فهي لكل بني البشر اينما كانوا ومهما كانوا رجالا ونساءا .

٢ ـ حقوق الانسان ليست منة من احد ، وهي ثابتة لكل انسان .

٣ ـ حقوق الانسان غير قابلة للتجزؤ .

٤ ـ حقوق الانسان لا تقبل التصرف بالتنازل عنها فهي ثابتة لكل انسان .

٥ ـ حقوق الانسان متطورة ومتجددة فهي تواكب تطورات العصر.

٦ ـ حقوق الانسان واحدة لجميع البشر بغض عن العنصر او الجنس او الدين او الرأي السياسي او اي رأي اخر ، او الاصل الوطني او الاجتماعي .

حقوق الإنسان في الحضارات القديمة

أولاً : حقوق الانسان فى الحضارة اليونانية

حاول المفكرون اليونانيون إيلاء الانسان وحقوقه قدراً من الاهتمام في كتاباتهم ، حيث يُعد الانسان أحد أعظم المعجزات في الدنيا على حد قول المفكر اليوناني سوفوكليس قبل حوالي ٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد.

إلا أن ما يؤخذ على الحضارة اليونانية أنها أقرت الاسترقاق ونصت على المساواة الناقصة بالاستناد الى طبيعة التكوين الاجتماعي و السياسي للمجتمع ، وبالتالي فإن المشاركة السياسية كانت قاصرة على الطبقة المتنفذة ذات القاعدة الاقتصادية والاجتماعية فيه ، يضاف الى ذلك أن التقسيم الطبقي للمجتمع اليوناني كان ينفي فكرة المساواة المطلقة بين الافراد ، ذلك ان مفهوم المواطنة هو أمتياز يمنح صاحبه حق المشاركة في النشاط السياسي وفي الشؤون العامة .

أما طبقة الارقاء فإنهم على حد قول أرسطو من صنع الطبيعة التي جعلت العبيد من الادوات التي لابد منها لتحقيق سعادة الاسر اليونانية ،كما أن لم تكن أوفر حظاُ من العبيد في نيل حقوقها ...وكانت تجرد من كافة حقوقها المدنية ويحظر عليها مزاولة أي عمل من الاعمال .

وقد أكد الفكر اليوناني القديم على ضرورة أحترام القانون وتحقيق العدالة ووجوب اتساق السلوك الانساني مع قانون الطبيعة بأعتباره قانوناً خالداً وعالمياً . أما بخصوص حق الملكية فقد عرف اليونانيون القدماء ملكية الارض الجماعية ثم تحولت مع مرور الزمن الى ملكية القبائل .

ونتيجة لما تقدم يتضح لنا عدم وجود مساواة مطلقة عند اليونانيين ، وذلك لانعدام التوازن الاجتماعي الذي كان السمة الغالبة في المجتمع اليوناني ، أما في ظل الحضارة الرومانية فقد كان التقسيم الطبقي و التفاوت في الحقوق والواجبات هو السمة البارزة على المجتمع الروماني ، إذ قُسم ذلك المجتمع الى طبقتين هما طبقة الاشراف و طبقة العامة ، فالمساواة أمام القانون كانت معدومة بين الطبقتين ، ولم يُعترف للطبقة العامة بحقوق المواطنة ، ومُنعوا من المشاركة في المجالس الشعبية ، كما لم يُعترف لهم بالمساواة أمام القضاء ، بل كانت تنطبق عليهم قواعد قانونية خاصة ،وعلى غرار الفكر اليوناني ، فقد كانت المرأة منتهكة الحقوق عند الرومان .فلا يحق لها الانتخاب أو الترشيح ، او تولي الوظائف العامة وتم تجريدها من حقوقها السياسية والمدنية في مختلف مراحل حياتها ، فمنذ ولادتها كانت تخضع لسلطة رب الاسرة المطلقة في كافة حقوقها ،كحق الحياة والموت والطرد من الاسرة وحق بيعها كالرقيق .كما عرف الرومان نظام الرق حيث المعاملة القاسية والحاطة

بالكرامة للرقيق ،إذ كانوا يعملون في الاقطاعيات نهاراً ويتم تقييدهم بالسلاسل وتفرض بحقهم أشد العقوبات ليلاً.

ثانيا: حقوق الانسان فى الحضارة المصرية القديمة

لقد أسهمت الحضارة المصرية القديمة في مجال حقوق الانسان وحرياته بشكل واضح اختلف عما هو عليه الحال في الحضارتين اليونانية والرومانية ،اللتان اتسمتا بالتقسيم الطبقي وأنعدام المساواة ، حيث أن هدف القانون الذي طبقه إله الشمس حاكم مصر آنذاك هو تحقيق العدل وإحقاق الحق والصدق على أساس أنه قانون منزل من السماء ، وبالتالي فقد خضع له الحكام فترة طويلة وبه تحققت سعادة الشعب .
و أوجب هذا القانون عدم التفرقة بين رجل مهم وآخر من أصل متواضع ،وعدم إيقاع عقوبة غير عادلة ومساعدة الضعيف وعدم جواز القتل ، وفي فترة حكم أخناتون دعا الى التوحيد والسلام والتسامح والرحمة وتحقيق العلم للجميع ،كما قدم المعلمون المصريون في أطار التربية والتعليم كثيراً من المثل المرتبطة بحقوق الانسان تمت كتابتها على قطع من الحجر والخزف .
وكان فراعنة مصر يدَعون الالوهية لأنفسهم ،والملك عندما يؤله نفسه أنما يجعلها فوق الجميع وبمنأى عن أي خطأ ، ففرعون مثلاً كان يعد نفسه إلها مطلقاً في الحكم ومصدراً للعدالة والتشريعات التي كانت تصدر عن إرادته ومشيئته وبالشكل الذي يرغب ، يضاف الى ذلك أن الحاكم كان يستضعف الناس ويستخف بهم حتى وصل به الحال الى حرمان بعضهم من حق الحياة ذاته ويجسد تلك الحقيقة القرآن الكريم بقوله سبحانه وتعالى { أن فرعون علا في الارض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحى نساءهم إنه كان من المفسدين } .

ثالثاً :حقوق الانسان فى الحضارات العراقية القديمة

تُعد حضارات وادي الرافدين من أقدم الحضارات البشرية و أبرزها اهتماما بحقوق الانسان . ففي بلاد سومر ظهرت و لأول مرة في التاريخ حدود الملكية الشخصية وتوضحت العلاقات الاقتصادية بين الفرد والدولة وبين الافراد أنفسهم ، كما تم تنظيم العلاقات الاجتماعية بأبعادها المختلفة .
وتمثل إصلاحات العاهل السومري اورو-كاجينا حاكم لكش أقدم إصلاحات اجتماعية و اقتصادية عرفها التاريخ ، وقد عُثر على أربع نسخ من هذه الإصلاحات مدونة على رقم من الطين باللغة السومرية وبالخط المسماري .

ومن أبرز ما جاء في هذه الاصلاحات منع الاغنياء والكهنة والمرابين من أستغلال الفقراء وساهم في رفع المظالم التي كانت تقع على الفقراء ،و قد ذكر هذا الاصلاح في وثيقته وفحواه (أن بيت الفقير قد صار بجوار بيت الغني) خاصة بعد أن منح الملك الحرية التامة للسكان علماً ان كلمة الحرية ظهرت لاول مرة في التاريخ البشري في هذه الوثيقة العراقية القديمة .

أما مجموعة قوانيين اورنمو التي أعقبت إصلاحات اورو- كاجينا زمنياً فقد كُتبت باللغة السومرية أيضاً وتتألف من (٣١) مادة قانونية وضعت علاجاً لعدد من المسائل الاجتماعية والاقتصادية . وأكتفى اورنمو في قانونه بفرض الغرامة على المدان بأية جريمة كانت بدلاً من العقوبة البدنية .

وفي مطلع الالف الثاني قبل الميلاد وصلت ثالث مجموعة من القوانين المدونة باللغة السومرية والمنسوبة للملك لبت عشتار وقد دُونت على أربع رقم من الطين بالخط المسماري ، ومقدمة هذا القانون تشبه الى حد كبير مقدمة شريعة حمورابي ، وتضم تلك الشريعة (٣٧) مادة قانونية تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية والاجتماعية وشؤون الاسرة والرقيق .

وتُعد شريعة أشنونا التي وضعها الملك بلا لاما من أقدم القوانين المدونة باللغة الاكدية ، وهي تسبق شريعة حمورابي بنحو قرنين من الزمن ، وتتألف من ديباجة و(٦١) مادة قانونية عالجت جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

أما شريعة حمورابي فهي أول شريعة قانونية إنسانية مدونة باللغة البابلية وبالخط المسماري على مسلة من حجر الدايورايت الاسود ،وتتألف هذه الشريعة من (٢٨٢) مادة قانونية تُعد مصدراً تاريخياً للعديد من القوانين الوضعية القديمة .

ويبدأ حمورابي شريعته تلك بمقدمة طويلة يبين فيها الاسباب التي دعته لوضع تلك الشريعة ، ثم يمجد الالهة التي طلبت منه وضع هذه الشريعة لنشر العدل في البلاد .

عالجت شريعة حمورابي مختلف شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ، وتضمنت مواد الشريعة المختلفة أحكاماً تتعلق بالقضاء والشهود والسرقة والنهب وشؤون الجيش و الزراعة والقروض ومسائل الزواج والطلاق والارث والتبني والتربية وكل ما له صلة بالاسرة ، بالاضافة الى مواد تخص العقوبات والغرامات .

يتضح مما سبق أن حضارة وادي الرافدين تُعد من أقدم الحضارات الانسانية التي أولت اهتماماً منقطع النظير بحقوق الانسان وحرياته وصلاحياته العائلية ، وحرصت دائماً على أنصاف المظلوم وحماية حقوق الضعيف ومنع أستغلال الفقراء و إشاعة العدل بين الناس .